الصباح AL-SABAH

الأمن العام شن حملات كبرى في صبحان والفحيحيل وضبط 192 مخالفا

«الداخلية»: لا تهاون مع المتغيبين ومن انتهت إقاماتهم

المشاركون في الحملة داخل صناعية الفحيحيل

تحقيق السيطرة .. والأولوية للأمن

شن قطاع الامن العام أمس وتحت قيادة وبحضور كيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون قطاع الأمن العام اللواء فراج الزعبي حملات على المخالفين في صبحان والفحيحيل، حيث ضبط في صبحان 118 مخالفا وانتهاء اقامة، وفي الفحيحيل ضبط 74 مخالفا.

وكان وكيل وزارة الداخلية بالإنابة الشيخ فيصل النواف قد شدد في اجتماع أمني بوقت سابق على ضرورة تضييق الخناق على مخالفي الإقامة.

وبين مصادر أمنية أن الوزارة ستقوم بحملة كبرى في إحدى المحافظات التي تشهد كثافة سكانية، وان رجال وزارة الداخلية سوف يلاحقون المخالفين اينما كانوا وانه لا تهاون معهم خاصة للمتغيبين ولمن انتهت اقاماتهم .

باعتبارهم خاضوا حرباً مع جائحة صحية اجتاحت العالم بأسره

«نقابة العاملين في الصحة» تطالب بتصنيف عمل «صفوفها الأمامية» ضمن «الأعمال الشاقة»

حسين السبيل

طالب رئيس نقابة العاملين في وزارة الصحة حسين السبيل، تصنيف العاملين في الصفوف الأمامية بوزارة الصحة ضمن «الأعمال الشاقة» باعتبارهم خاضوا حربا مع جائحة صحية اجتاحت العالم بأسره، وانهارت بسببها منظومات صحية نتيجة قلة الايدي العاملة وعزوف الكثير عن العمل خوفاً من الجائحة لتأثيرها عليهم مباشرة او على ذويهم بصورة غير مباشرة.

وذكر في تصريح صحافي، أن تصنيف العاملين في الصفوف الأمامية بمختلف مسمياتهم ضمن «الاعمال الشاقة» يعتبر مكافأة لهؤلاء العاملين الذين ضحوا بالغالي والنفيس خلال العام والنصف الذي اجتاحت فيه جائحة كورونا العالم ، واحتساب العام والنصف عمل خمس سنوات واعتبارها اعمال شاقة لهذه الفئة التي شاركت بالمعركة ليكونوا قدوه للاجيال القادمة في وقت المحن ، حيث وقفوا مع الوطن وقت الشده، ووقت الرخاء يقف الوطن مع ابنائه.

وأوضح أن من شاركوا في الصفوف الامامية يبلغ عددهم ما يقارب 54 الف موظف وموظفة بمختلف التخصصات والفئات الوظيفية وهم يستحقون تكريمهم واعتبار عملهم خلال الجائحة «عمل شاق»، علما أن هذا الامر يترجم الامر السامي لصاحب السمو الامير الراحل الشيخ صباح الاحمد، بتكريمهم مادياً ومعنويا.

تتمات

الحكومة: لا تهاون

اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بإزالة أي معوقات أمام إنجاز المشاريع التنموية والخدمية.

في هذا الإطار وقعت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتورة رنا الفارس، مع رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي أمس، «بروتوكول» تعاون يهدف الى تنسيق العمل بين الطرفين، وتسهيل تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة التنموية للدولة.

وقالت الوزيرة الفارس ان توقيع البروتوكول يعتبر خطوة مهمة لجميع المشاريع التي تعكف على تنفيذها وزارة الاشغال ، سواء كانت مشاريع طرق او مباني وغيرها .

وأوضحت انه كانت هناك مبادرة جيدة من قبل رئيس المجلس البلدي اسامه العتيبي، مشيرة الى حرص الوزارة ليكون تجاوبها مع المجلس البلدي سريع .

ولفتت الى انه تمت مراجعة بروتوكول التعاون، وانها كانت حريصة على توقيعه في اسرع وقت ممكن، لإيمانها بأنه سيكون له أثر إيجابي في دفع عجلة سير مشاريع الوزارة وادخالها حيز التنفيذ في اسرع وقت ممكن .

وأشادت الفارس بجهود رئيس وأعضاء المجلس البلدي، مؤكدة ان رئيس المجلس البلدي كان له دور واضح في ايجاد نقلة نوعية في أداء المجلس البلدي، وكان له اثر ايجابي وبصمة واضحة في تسريع الدورة المستندية في جميع المعاملات التي كانت تعرضها «الاشغال» على المجلس البلدي خلال الفترة السابقة .

وقالت : أحث ممثلي «الاشغال» و الهيئة العامة للطرق والنقل البري، بأن يكون لهم تعاون لا محدود مع المجلس البلدي حتى تتمكن الوزارة من تنفيذ المشاريع الموجودة في الخطة التنموية وفق طموحاتنا .

وزادت: سيتم تشكيل فريق من الجهتين لعقد اجتماعات ومناقشة التفاصيل بحيث يتم سد جميع الثغرات ودراستها قبل عرض المعاملات على المجلس البلدي ونأمل ان نرى باكورة هذا البروتوكول قريبا .

من جانبه قال رئيس المجلس البلدي اسامه العتيبي ان هذا البروتوكول الذي تم توقيعه مع «الاشغال» هو البروتوكول الثاني للمجلس البلدي مع وزارة الاشغال ، مشيرا الى انه يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأضاف العتيبي انه وفق الاستراتيجية التي رسمها المجلس البلدي ، كان هناك بروتوكول مع وزارة الكهرباء والماء منذ عامين ، واليوم تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الاشغال ، وقريبا سنرى بروتوكولات ومذكرات تفاهم تخص العمل البيني مع الوزارات .

أضاف العتيبي انه من الضروري ان يتم فك الجمود الموجود في النصوص القانونية، كذلك اللوائح التي اعطت مساحة أرحب ولكن يترك للقياديين تحديدها .

وقال : اليوم لاحظنا على سبيل المثال العديد من مشاريع الدولة الانشائية وكذلك هناك مشاريع مصنفة بأنها تنموية ، التي تأخذ شهورا او سنوات في اصدار بعض القرارات الخاصة بالتخصيص وايضا التخصيص الملحق بالنسبة للخدمات وغيرها، فهناك معاملات تأخذ وقت طويل من وقت المجلس وكذلك وقت المشروع وهو الاهم .

وزاد : هذا البروتوكول سيقلص الفترات ويقصر المسافات ويصبح هناك قاعدة اساسية هي القرار الشامل بحيث تكون الدراسة الفنية تشمل جميع النواحي ويصدر المجلس قرار خاص بها وان كان هناك بعض التعديلات المطلوبة قد لا تتعدى شهر بالكثير ان وجدت .

من جهة أخرى في سياق ذي صلة، أكد المتحدث الرسمي بإسم التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الالكترونية «سهل» يوسف كاظم ،على سلامة الوضع القانوني للتطبيق، مبينا انه فكرة وجهود وادارة جهات رسمية وكوادر كويتية.

وقال كاظم في تصريح صحفي أمس حول ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بشأن توجيه انذار رسمي بوقف تطبيق «سهل» ومنع الحكومة الكويتية من طرحه للمواطنين والمقيمين، إن اللجوء للقضاء حق للجميع وللقضاء الكويتي العادل حق الفصل فيه.

أضاف انه ليس هناك لبس قانوني بشأن خواص «سهل» الفنية والتقنية والبرمجية والخدمية والأمنية، كتطبيق للهواتف الذكية يجمع الخدمات الحكومية الالكترونية ويخضع لمصادقات إلكترونية إلزامية مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأشار الى أن الفرق العاملة على التطبيق منذ الفكرة وحتى الإعداد وإلى التنفيذ ووصولا للاطلاق هي جهود جهات حكومية رسمية قدمت خدماتها الإلكترونية للمواطنين، مؤكدا ان هناك كوادر وطنية كويتية شبابية تقوم بإدارة التطبيق.

وكان النائب د. بدر الملا قد أعلن أنه قدم سؤالا برلمانيا مكونا من 24 بندا لاستيضاح الجوانب الفنية ووسائل حماية أمن المعلومات في تطبيق «سهل»، وما دار حوله من مشاكل وتساؤلات، مؤكدا أنه لا يسعى إلى عرقلة التطبيق شريطة ألا يكون على حساب سرية المعلومات للمواطنين.

واعتبر الملا تطبيق «سهل» خطوة سليمة لتسهيل معاملات المواطنين وتبني التعاملات الالكترونية ورقمنة المعلومات، على أن يسبق التطبيق العملي توفير الحماية لأمن المعلومات وخصوصية الأفراد وصيانة أسرارهم.

وأوضح أنه من أجل تحقيق ذلك قدم سؤاله البرلماني متضمنا الاستفسار عن وجود دراسة فنية خاصة بهذا التطبيق ، والجهة التي برمجت التطبيق وأسباب إسناد هذا العمل للمعلومات المدنية وليس للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ، وهل هيئة المعلومات المدنية لديها الكوادر الفنية القادرة على اكتشاف أي حالات اختراق ومنع أي تسريب للمعلومات.

أضاف أنه سأل عن الضمانات الفنية والقانونية لعدم إساءة استخدام هذا التطبيق ، وهل تم إسناد العمل لشركة وبدورها تعاقدت مع شركة أخرى، وما الضوابط والبنود القانونية التي تلزم الموظفين، وهل هي مرخصة لدى هيئة الاتصالات وما مدى تبنيها القرار رقم 42 / 2021 المتعلق بحماية خصوصية الأفراد.

وأشار إلى أن السؤال شمل الاستفسار عن هذه الشركة وملاكها ، وهل هناك ضوابط بعدم بيع ملكية الشركة لأطراف أخرى قد تكون لها انتماءات خارجية ، مؤكدا أن الدخول على معلومات جميع أفراد المجتمع الكويتي من دون استثناء أمر خطير جدا ، ويجب أن تكون مستويات الحماية كافية ولا تترك الأمور بهذه الطريقة .

وأوضح الملا أنه استفسر عن قياس مستوى الحماية ، وإمكانية نقل المعلومات أو سحب نسخة عنها ، ووجود تفتيش دوري من هيئة الاتصالات ، ونظم الإبلاغ عن تجاوزات للعاملين على هذا التطبيق ، وهل هناك نية لتطويره ، والأهم هل هناك تجارب دولية سابقة تأكدت منها الهيئة وعالجت السلبيات التي ظهرت في مثل هذه التطبيقات.

وأكد أنه يقدر من الناحية الفنية التفاعل مع عمل بهذا الحجم، لكن لا تسامح مع أحد بشأن حماية أسرار الناس وحقها في الخصوصية وعدم الاطلاع غير القانوني على المعلومات لا سيما أن المعلومات أصبحت مجتمعة في مكان واحد.

ولفت إلى أن هذا النوع من التطبيقات يجب أن يكون من اختصاص جهاز تكنولوجيا المعلومات لا هيئة المعلومات المدنية، ، مبينا أن إسناده إلى هيئة المعلومات يسهل من اختراقه والاطلاع على ملكيات الأشخاص وحركة الدخول والخروج وجميع المعلومات المتعلقة بذلك.

البلدية: تقديم

رخصة الزراعة للحدائق المنزلية من دون الحاجة إلى تقديمها عن طريق المكتب الهندسي تيسيرا على المواطنين في إصدار رخصة الزراعة إلكترونيا.

وأشار إلى أن اللجنة أقرت كذلك توصية بشأن اقتصار استقبال معاملات المخطط المساحي عبر «الأونلاين» وعدم تداولها ورقيا.

يا وطن

جاء ذلك في تصريح أدلى به العقيد الصبر للصحفيين أمس، على هامش عملية تسجيل المتطوعين لدورات ضباط الصف والأفراد في الهيئة، لتسليط الضوء على تسجيل الشهادات الجامعية والدبلوم، وتوضيح العلاوات والبدلات الخاصة للعسكريين أثناء الدورة وبعد التعيين كعسكري بالجيش الكويتي.

وأوضح أن هناك إقبالا شديدا وغير مسبوق من حملة الشهادة الجامعية والدبلوم على الالتحاق بالجيش، ومن شأن ذلك زيادة كفاءة القوات المسلحة الكويتية، مشيرا إلى أن الجيش الكويتي يطور من مستوى الفرد ويحق للملتحق إكمال دراسته بناء على الشهادة المقدمة.

أضاف أن مدة الدورة أيضا جعلت الإقبال على الالتحاق أكبر وهي ثلاثة أشهر ونصف الشهر لضباط الصف، وثلاثة أشهر للأفراد، داعيا الشباب إلى الالتحاق بالقوات المسلحة الكويتية باعتباره واجبا وطنيا.

ولفت إلى وجود مميزات للملتحقين أثناء الدورة وبعد اجتيازها، إذ يتمتع الملتحق بالدورة بمكافأة مالية خلال الدورة وبعد اجتيازها يصرف لهم راتب بأثر رجعي، مشيرا إلى أن آخر يوم للتسجيل هو يوم السبت الموافق الثامن عشر من سبتمبر الجاري.

من جهته قال المقدم سعد الخرجي من مديرية التعبئة العامة بالجيش الكويتي : إن هذا الأسبوع يعد الثاني للتسجيل «ونحن مستمرون إلى الثامن عشر من سبتمبر الجاري في التسجيل والإقبال جيد، إذ وصل عدد المتقدمين من ضباط الصف إلى 1134 شخصا والأفراد 578 شخصا بإجمالي 1712 إلى الآن».

وأوضح المقدم الخرجي أنه بعد اجتياز الدورة بنجاح يحصل حملة الشهادة الجامعية على رتبة رقيب أول أما من حملة شهادة الدبلوم، فيحصل على رتبة رقيب وعلاوتين وشهادة الثانوية يحصل على رتبة رقيب.

وفيما يتعلق بدورة الأفراد ذكر إنها لحملة شهادة الحادي عشر ويحصل على رتبة وكيل عريف بالإضافة إلى علاوتين وحملة شهادة العاشر يحصل على وكيل عريف وعلاوة وحملة شهادة التاسع يحصل على وكيل عريف أما ما دون الصف التاسع فيكون جنديا.

بدوره قال المقدم ثامر العتيبي من مديرية التعبئة العامة : إن التسجيل في المرحلة الأولى يكون عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة وبعدها يتم إرسال رسالة نصية لاستقبال المعاملة ثم يجري الفحص الطبي ثم تكون هناك مقابلة نهائية مع الملتحقين وبعدها يتم التحاقهم بالدورة.

الكويت: قلقون

وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية»، في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية داعياً إيران إلى «التعاون الكامل» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية «في أسرع وقت».

كما دعا الأطراف المعنية كافة إلى العودة لطاولة المفاوضات، بهدف الوصول لاتفاق يمكن من «التحقق الكامل» من سلمية البرنامج النووي الإيراني في طريق تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة وللعالم.

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أظهرت في تقريرها الأخير، أن إجمالي مخزون اليورانيوم المخصب المقدر في شكل سادس فلوريد اليورانيوم، لا يزال متجاوزا للحدود المنصوص عليها بالاتفاق النووي الإيراني.

كما أشار التقرير إلى عدم إبلاغ إيران الوكالة منذ 23 فبراير الماضي بشأن مخزونها من الماء الثقيل، وإلى عدم تمكن الوكالة من الوصول إلى البيانات والتسجيلات التي تم جمعها بواسطة معداتها.

يذكر أن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع في 20 يوليو 2015 القرار 2231 الذي أيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة بالاتفاق النووي الإيراني، مؤكدا أن التنفيذ التام لهذه الخطة سيسهم في بناء الثقة في الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي.

«برقان» ينال

وقال «برقان» في إفصاحين منفصلين على موقع بورصة الكويت الإلكتروني أمس الأربعاء، إنه حصل على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي، على إصدار سندات غير مضمونة ذات أولوية بالسداد بقيمة لا تتجاوز 500 مليون دولار تحت برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل.

وأوضح أن السندات ستصدر إما بتاريخ استحقاق يحل بعد خمس سنوات بسعر فائدة ثابتة أو بتاريخ استحقاق يحل بعد ست سنوات، وقابلة للاسترداد بعد خمس سنوات من تاريخ إصدارها، بفائدة ثابتة للسنوات الخمس الأولى، وفائدة متغيرة في السنة السادسة وحتى تاريخ الاستحقاق، لافتا إلى أن الإصدار يتيح للبنك تعزيز سيولته طويلة الأجل ونسب السيولة الرقابية.

وفي الإفصاح الثاني الذي جاء مكملا لإفصاح صدر في نهاية شهر أغسطس الماضي عن موافقة «المركزي» على زيادة رأسماله، قال «برقان» إنه سوف يتم إصدار 375 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم، مضافا إليها علاوة إصدار قدرها 90 فلسا لكل سهم، لتصبح القيمة الإجمالية للطرح نحو 71.25 مليون دينار «نحو 235 مليون دولار».

لبنان: هروب

العقاب أو خوفاً من الإدلاء بمعلومات من شأنها أن تفيد التحقيق وفي الوقت نفسه تكشف خفايا كثيرة وتورّط أشخاص يتستّر عليهم رئيس الحكومة الأسبق.

وأكد هؤلاء الأهالي في تصريحات نقلها موقع جريدة «العربي» اللندنية أمس، أن «دياب قد لا يكون هو من فجّر مرفأ بيروت ولا يتحمّل وحده مسؤولية ما حصل في الرابع من أغسطس 2020 ولكن بحوزته معلومات عليه أن يكشف عنها، نحن نريد أن نعرف من اتصل به ومنعه من زيارة المرفأ ونقل نيترات الأمونيوم إلى مكان آخر، فهذا الشخص إما هو من أدخل المواد أو فجّر المرفأ والجواب عند دياب، وقد تكون الجهة نفسها نصحته بالسفر خارج البلاد مع اقتراب موعد جلسته وفي ظلّ إصدار مذكرة إحضار ثانية بحقه وضغوط شعبية تمارس عليه للمثول أمام المحقق العدلي القاضي طارق البيطار».

من الناحية القانونية، يقول المحامي فاروق المغربي المتابع للقضية، إن «النيابة العامة التي تنفذ عبرها مذكرة الإحضار لم تعممها وبالتالي فإن دياب وقبل سفره لم يكن مبلغاً بها أصولاً وبهذه الحالة لا يمكن للقاضي البيطار أن يصدر بحقه مذكرة توقيف يوم الاثنين وبالتالي سيُصار إلى تعيين موعد جلسة جديد وإبلاغه بها بالأطر القانونية سواء عبر التبليغ العادي أو الاستثنائي وعندها في حال لم يحضر فللمحقق العدلي أن يصدر مذكرة توقيف غيابية بحقه».

ويوضح المغربي أن «دياب طبعاً علم بالمذكرة عبر الإعلام حيث عممتها النيابة العامة ولكنه لم يبلّغ بها قانوناً، إذ إن النيابة لم تعممها على الفصيلة بهدف تنفيذها، وكذلك تواصل النيابة عدم القيام بدورها وهي لم تقدم حتى الساعة مطالعتها بالدفوع الشكلية التي تقدم بها وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس عبر وكيليه، ما يعني تأجيلا جديدا للجلسة المقررة يوم غد الخميس».

في السياق، يقول مدعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي، إن «دياب تمكّن من السفر خارج البلاد باعتبار أن لا قرار منع سفر أو حكما صادرا بحقه أو مذكرة توقيف، علما أنه لو سافر يوم الأحد على سبيل المثال لكان يمكن توقيفه وإحضاره عند المحقق العدلي، باعتبار أن تنفيذ المذكرة أمنياً يكون قبل أربع وعشرين ساعة من موعد جلسة الاستجواب».

ويوضح ماضي أن «أمام المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار إما دعوته مرة جديدة للحضور أو دعوته بعد تغريمه، وله فقط أن يصدر مذكرة توقيف غيابية بحقه، في حال لم يحضر الجلسة وتبيّن أنه تبلّغ فعلاً ورسمياً الموعد من دون أن يكون هناك خطأ في التبليغ».

ويميّز ماضي بين مذكرة التوقيف الغيابية المحلية التي تطبّق على كامل الأراضي اللبنانية وتتيح في حال قرر القاضي البيطار إصدارها توقيف دياب فور عودته ووصوله إلى مطار بيروت وتحويله إلى المحقق العدلي، وبين مذكرة التوقيف الدولية التي للقاضي أن يلجأ اليها أيضاً بعد إرسالها لمدعي عام التمييز حتى يتولى «إنتربول» دول العالم تنفيذها.

بهذه الحالة يقول مدعي عام التمييز السابق إن على الدولة التي يكون دياب على أراضيها أن توقفه وتنتظر من لبنان أن يرسل بعثة أمنية تحمل ملفه كاملاً إليها حتى تتسلّمه وتحضره.

وكان المحقق العدلي أصدر أمس الأول الثلاثاء مذكرة إحضار ثانية بحق دياب بعد تصحيح أو تعديل مكان إقامته الذي كان محدداً بالسراي الحكومي، وتغيّر حكماً بعد تشكيل حكومة جديدة قبل أن يحيلها النائب العام التمييزي على المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي للتنفيذ.

في سياق آخر أعرب الرئيس اللبناني ميشال عون عن أمله بأن «ننطلق قريباً جداً بعد تشكيل الحكومة، بالمحادثات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل التمويل حيث هناك إرادة دولية لمساعدتنا».

وأكد عون خلال استقباله أمس الأربعاء وفداً من الاتحاد العمالي العام برئاسة بشارة الأسمر، أننا «لسنا خائفين من الانهيار، بل نحن نخوض الآن معركة الخروج من الهاوية التي نحن فيها ونأمل التوفيق، وسنبذل كل جهدنا لتحقيق هذه الغاية»، مشيراً إلى أن «على كل مواطن أن يساعد الدولة في هذا الظرف الدقيق».

وشدد على أن «التدقيق الجنائي مهمّ، وهو سيحدد الأسباب التي اوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم، إضافة إلى المسؤوليات»، لافتاً إلى أن «الحاجات المطلوبة غير محدودة وهي كثيرة وفي شتى القطاعات، لذلك أولويات الخطة التي عرضتُها على المراجع الدولية المعنية بمساعدتنا تقوم أولاً على محاربة الفقر ما يترافق مع استقرار العملة الوطنية، التي من الواجب تثبيت سعر صرفها، بصورة طبيعية. ومن ثم سنبدأ بالمشاريع الكبرى وفي اولويتها الطاقة التي هي حاجة لكل منزل، ولاسيما لجهة إنشاء محطات إنتاج للكهرباء وصولاً إلى بناء دولة حديثة، بالتعاون بين القطاعين العام والخاص».

أضاف الرئيس اللبناني أن «برنامج إعادة الإعمار والإنماء المتوازن كبير ويخلق فرص عمل، وهو يتضمن مشاريع تسير معاً، من بينها الكهرباء وإعادة إعمار مرفأ بيروت الذي هو بوابتنا إلى العالم، ويغذي الخزينة والموازنة، وصولاً إلى القطاع الاستشفائي وغيره، حيث من الواجب معالجة كافة نقاط الضعف بالتتابع لرفع المستوى»، مشدداً على أن «الوضع الاقتصادي سيكون أولويتنا الأساسية».

الكاظمي أمام

مصطفى الكاظمي القول في كلمته بالمؤتمر : «الفساد وتهريب الاموال مرض خطير يصيب اي مجتمع واية دولة، اذا لم يتم التعامل مع مخاطر هذا المرض بجدية ومسؤولية وعبر الاجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد والقضاء على منافذ التبديد والتهريب والاستهتار بمقدرات الشعوب».

وشدد على انه «يجب الا يكون هناك اي ملاذ آمن للاموال المنهوبة والسرقات ويجب الا يشعر الفاسدون والسراق بأن هناك مأوى للمال المسروق من اي بلد» مشيرا الى مليارات الدولارات سرقت وهربت في عهد النظام العراقي السابق.

واعتبر ان «الاخطاء التأسيسية» التي في الاعوام التي اعقبت الاطاحة بالنظام البائد فاقمت الفساد وبنحو اكثر خطورة في البلاد.

وأكد ان محاربة الفساد واسترداد اموال الشعب العراقي المهربة الى خارج البلاد يمثلان اولوية للحكومة العراقية، مشيرا في هذا الصدد ان حكومته شكلت لجنة خاصة لمكافحة الفساد تمكنت في عام واحد من كشف ملفات فساد لم تكشف طوال 17 عاما واستردت اموالا منهوبة من الخارج.

من جانبه قال رئيس هيئة النزاهة العراقية رئيس صندوق استرداد الاموال المنهوبة علاء الساعدي، في تصريح للصحفيين على هامش المؤتمر، ان الاجتماع اليوم يهدف لصناعة جبهة موحدة للضغط على الدول التي تمتنع عن اعادة تلك الاموال.

واوضح ان المعوق الكبير الذي يحول دون استرداد تلك الاموال هو «عدم تعاون عدد من الدول التي تحتضن المال المنهوب وتحمي المدانين بتهريبه وتعمل على استثمار تلك الاموال او تبييضها فضلاً عن منح الجنسية للمدانين».

تونس: اتحاد

شأنها أن تسهم لاحقاً في مناقشة رؤية سياسية بديلة ووضع تصوّر وطني لنظام حكم يلقى مشروعية شعبية وسياسية».

كما دعا إلى «التسريع بتشكيل حكومة مصغّرة تتولّى مجابهة الملفّات الاقتصادية والاجتماعية والصحّية وتضمن استمرارية الدولة وتنفذ تعهّداتها وتوفّر مناخات ملائمة لتجاوز الأزمة وتمثل الدولة التونسية في كل المحافل الدولية».

وقال بيان للمكتب التنفيذي المنظمة إنه «على إثر تواصل الفترة الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية طبقاً للفصل 80 من الدستور منذ يوم 25 يوليو 2021 ومدّدها يوم 25 أغسطس الماضي، والتي سبق للاتحاد أن دعّم هذه الخطوة واعتبرها فرصة تاريخية واستجابة لتطلّعات التونسيات والتونسيين وتجاوزاً لعشرية غلب عليها الفشل والحيف وتفشّى الفساد والإرهاب والاغتيالات السياسية».

وطالب، في الوقت نفسه، بتحديد مدّة الفترة الاستثنائية وضبط مراحل المسار المقبل مع وجوب توفير ضمانات حول الحريات والحقوق وفي مقدّمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أضاف البيان أنه «مر أكثر من شهر ونصف على الإجراءات الاستثنائية، ونظراً لغموض الوضع العام بالبلاد وحرصاً على الدور التاريخي الوطني والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل وإيمانا منه بضرورة ألا نفوّت على البلاد فرصة أخرى للتغيير الحقيقي». واعتبر البيان أنّ «أيّ تأخير في ذلك لن يفضيَ إلّا إلى تعميق الأزمة وإلى تفكيك الدولة وتهديد كيانها».

وأكد البيان «وجوب احترام مبدأ الحوار الاجتماعي الذي تميّزت به تونس لعقود» وشدّد من جديد على «وجوب احترام المكاسب التي جاءت بها ثورة الحرّية والكرامة وتضمّنها الدستور من حريات وحقوق، ومنها حرّية الإعلام وحرّية التنقل وحقّ الدّفاع والحق في الاحتجاج والحق في المحاكمة العادلة وضمان استقلالية القضاء وعدم إقحام القضاء العسكري في القضايا المدنية»، كما دعا إلى «الكفّ عن شيطنة القطاعات والشروع في إصلاحها».

«الاتحاد الأوروبي»

«يجب أن نبذل كل ما بوسعنا لتجنب الخطر الحقيقي هناك والمتمثل بمجاعة كبيرة وكارثة إنسانية. وسنفعل ما بوسعنا وسنزيد مرة أخرى المساعدات الإنسانية لأفغانستان بمقدار 100 مليون يورو».

ويأتي هذا التعهد الجديد بعدما زادت المفوضية الأوروبية مساعداتها الإنسانية لأفغانستان هذا العام أربع مرات إلى 200 مليون يورو فيما تجهد البلاد لتجنب الانهيار بعد استيلاء حركة «طالبان» على السلطة، وقالت بروكسل إن أيا من المساعدات لن يذهب إلى حكام أفغانستان الجدد، وحضت «طالبان» على ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى البلاد.

وأوضحت فون دير لاين أن الاتحاد الأوروبي سيحدد «حزمة دعم أفغانية جديدة أوسع نطاقا» خلال الأسابيع المقبلة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من أن تؤدي كارثة إنسانية في أفغانستان إلى موجة كبيرة من اللاجئين إلى دول الكتلة، على غرار أزمة المهاجرين عام 2015 التي سببتها الحرب السورية.